## ١٧

# غسيل الأموال

انتشار غسيل الأموال حول العالم هو جزء من أزمة تطور النظام العالمى المفتوح نتيجة هشاشة الأسس التى بنيت عليها قواعد الاقتصاد الدولى بشكله الحالى، فعولمة الاقتصاد العالمى وبالذات فى مجال حرية انتقال رءوس الأموال تفتقر إلى الرقابة والأطر المنظمة فى ظل القناعة الراسخة لدى المنظمات الدولية والشركات عابرة القارات والإدارة الأمريكية بأن التحرير يعنى إلغاء كافة صور الرقابة على تدفقات الأموال عبر العالم، مما سيكون له آثار مدمرة على الاقتصاد العالمى ككل، وما الأزمات المتتالية فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وروسيا إلا مظاهر عديدة للاختلال فى ضبط حركة الأسواق العالمية.

أما بالنسبة لمصر، فيمكن تقسيم «غسيل الأموال» إلى جزءين رئيسيين :

**الجزء الأول:**

يتعلق بالأموال التى تتدفق من الخارج بعملات أجنبية لغسلها فى مصر، وهى قد تتجه للاستثمار فى مشروعات إنتاجية أو خدمية أو قد تتجه للبورصة، ففى الحالة الأولى - وبرغم الاعتبار

غير الأخلاقى - ستكون هذه الأموال مفيدة للاقتصاد المصرى لأنها تعنى ببساطة نقدًا أجنبيًا محولا إلى مصر مما يدعم العملة الوطنية وأيضا تعنى استثمارا مباشرًا يخلق فرصا للعمل والإنتاج بشكل أفضل من استثمار الشركات متعددة الجنسيات والتى صارت تفرض شروطًا مجحفة على الدولة المضيفة! أما اتجاه هذه الأموال نحو البورصة فهذا مرفوض تماما نظرًا لأن مجمل نشاط تلك الأموال سيوجه نحو «المضاربة» ولا يضيف بالتالى اية قيمة للاقتصاد الوطنى، وخاصة أن المضاربة تزدهر فى ظل الركود الاقتصادى والتى يعانى منه الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن، ولقد سبق أن طالبت مرارا بفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية للأسهم فى حالة التصرف فيها بالبيع خلال عام من تاريخ شرائها مع تخفيض نسبة الضريبة سنويا كلما احتفظ بالسهم مددا أطول مما يشجع الاستثمار طويل الأجل فى البورصة ويتحكم فى عمليات المضاربة، فاخطر حلقة فى غسيل الأموال تتمحور فى التحرك السريع لرءوس الأموال قصيرة الآجل مما يتطلب رقابة صارمة على التدفقات الداخلية والخارجية واستحداث آليات (مثل فرض الضريبة المقترحة) للحيلولة دون مضاربة الأموال فى البورصة. وخاصة فى اقتصاد نام هو فى أشد الحاجة إلى بناء قاعدة إنتاجية وخدمية قوية.

أما الجزء الثانى:

فيتعلق بغسيل الأموال من قبل مصريين سواء بتهريبها للخارج (وهنا أيضا أهمية الرقابة على التدفقات الخارجة من مصر)، أم بتدويرها داخل مصر فى قنوات مختلفة، وهذه الأموال تتكون عموما إما نتيجة الفساد الإدارى أو الاتجار فى المخدرات أو العديد من الأنشطة فيما يسمى بالاقتصاد السرى أو التحتى، وتشكل فى النهاية إثراء خبيثا يتم على حساب المجتمع، ويهدر قيم العمل لأنه فى حقيقته إثراء بدون جهد، وآثاره السلبية تمتد إلى فقدان المواطن العادى الانتماء الوطنى نتيجة إحساسه بالظلم وعدم جدوى الجدية والاجتهاد كما يخلخل عناصر الثقة بين المواطنين والدولة.

ونظرا لأن هذا الموضوع معقد ومتشابك مع عدة عوامل فمكافحته لا تتم فقط من خلال سن التشريعات ولكن من خلال منظومة متكاملة يتم إرساؤها وتطويرها باستمرار داخل المجتمع المصرى تحتوى على عدة عناصر من بينها:

١ - الإفصاح الدورى عن ثروة المسئولين بالدولة وزوجاتهم وأولادهم ومتابعة نمو ثروتهم أولا بأول، وينطبق ذلك أيضا على أعضاء المؤسسات التشريعية والقضائية ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات العامة والمساهمة والمؤسسات الاقتصادية (مثل البنوك وشركات التأمين).

٣ - تعميق الشفافية فى المعاملات الاقتصادية بكل أشكالها.

٣ - تقوية المجتمع المدنى ومشاركة الرأى العام (الدور الرقابى للجمهور).

٤ - تقليص حجم البيروقراطية وإصلاح نظام العمل الحكومى.

٥ - تشديد العقوبات وتطبيقها بكل حسم على كافة المستويات (وبالذات بالنسبة للراشى).

٦ - الإعلان فى العقود (وبالذات فى مجالات التوريدات والمقاولات) عن أية مبالغ تدفع لأطراف ثالثة.

٧ - حملة قوية للقضاء على المخدرات (بيعا واستهلاكا).

٨ - دور قوى لمنظمات الأعمال وغرف التجارة والصناعة والنقابات المهنية فى محاربة الفساد من خلال «ميثاق للقيم» لأعضائها وعدم التهاون مع الخارجين عن هذا الميثاق.

٩ - تأهيل النخب المعبرة عن المبادئ والقيم السامية ودفعها إلى مواقع القيادة حيث لا يمكن انتقاء قيادات المجتمع من بين المطيع والأسوأ والذين - بطبيعتهما - لا يترددون فى قبول أى نظام للقيم.

وفى هذا المقام يجب التأكيد على أن السوق المفتوحة لا يمكن أن تعمل بكفاءة من وراء الأبواب المغلقة.